ومآلها

تستلهم، كالمذاهب الإسلامية، إلى هذا الحد أو ذاك، روح الإبراهيمية، وتتشارك، إذاً، مع اليهودية في السعي إلى تقييد الإنسان في إطار تشريعي. وإنني لأجرؤ على القول إن المسيحية المشرقية المعيشة ليست إبراهيمية؛ على العكس، إنها تنهج تقليداً مضاداً للإبراهيمية؛ فالإنسان، هنا، ذو إرادة حرة والتزام ذاتي. غير مقيّد بنص أو بشرع أو منظومة وصايا أو تحليل أو تحريم. بمعايير أخلاقية تنبع من ضميره الشخصي والاجتماعي.

ومن الناحية الاجتماعية التاريخية، فإن هذا التقليد هو مكون أساس في الثقافة المشرقية. فهو يشمل جمهور المسلمين غير الملتزمين طائفياً أيضاً. وعلى هذه الأرضية، يجهد رجال الدين المسيحي، لكن خصوصاً الجماعات التبشيرية، في اجتذاب المسيحي المشرقي إلى الإيمان «الحقيقي»، أي وفق التقليد الإبراهيمي. وتنهش رجال الدين والمبشرين المسيحيين الغيرة للنجاحات التي يحققها نظراؤهم المسلمون في مجال اجتذاب المسلم المشرقي من المشرقية إلى الإبراهيمية.

ثانياً، المسيحية، في بلادنا، مشرقية بالضرورة، أي تستلهم تراث المشرق المتراكم عبر العصور، وتتطلع إلى المشرق كمدى واحد. توجد، بالطبع، نزعات طائفية لدى مسيحيي لبنان، وعروبية لدى مسيحيي سوريا والأردن، ووطنية محلية لدى مسيحيي فلسطين، وإثنية لدى مسيحيي العراق، إلا أن الجماعات المسيحية المحلية هذه تكتشف، في مواجهة الأزمات السياسية لأي منها، أنها تشكّل جماعة واحدة. وهو ما يفرض، بالتالي، انفكاكاً أكيداً عن الطائفية؛ فالطائفية مشروطة ببنية سياسية كيانية، بينما تتطلب المشرقية، في تجاوزها للحدود القطرية، نظرة وحدوية علمانية؛ فالقائل بوحدة المسيحيين المشارقة ملزوز للقول بوحدة المشرق بكل مكوناته.

المسيحية المشرقية، إذاً، ليست عقيدة إيمانية وليست تكويناً طائفياً.

تنشأ عن ذلك مشكلة واقعية؛ فإذا كانت الكنيسة لا تمثل، موضوعياً، الجماعة المسيحية المشرقية، وإذا كانت هذه الجماعة ذات توجهات عامة، علمانية، وليست، في الوقت نفسه، طائفة، فمن، إذاً، يمثلها؟

أترك هذا السؤال للنقاش، ولكنني أشير إلى مفارقة أخرى، هذه المرة، تاريخية. وقد وثقها المستشرق برنارد لويس. فحين صدر القرار العثماني، عام 1856، بإلغاء نظام الجزية، وإعلان المساواة بين مواطني الدولة، كان هناك معترضون كثر، من بينهم بالطبع الرجعيون السلفيون المتعصبون، لكن كان من بينهم أيضاً... رجال الكنيسة والوجهاء والأثرياء؛ لقد خسر هؤلاء قيودهم، لكنهم خسروا أيضاً امتيازاتهم لدى السلطات في تمثيل «الطوائف».

هكذا نستطيع أن نفهم ديناميكية التمثيل الطائفي لدى قسم من رجال الدين المسيحي كما لدى الوجهاء والأثرياء والمنظمات اليمينية مثل حزب سمير جعجع في لبنان.

قدر الجماعة المسيحية المشرقية أن تتمثل وطنياً وقومياً، ووسائلها الانخراط في الأحزاب والتيارات الجامعة، والعمل الصريح من أجل نشر العلمانية، وسيادة الدولة الوطنية القومية التي يتشارك المواطنون في عضويتها بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس.

المشرق، كما أوضحنا مراراً، مجال جيوسياسي واحد كما أثبتت تجربة الحرب السورية، لكنه أيضاً مجال ثقافي واحد يتصف بالتكوين التراكمي للحضارات والثقافات والأديان الوثنية والمسيحية والاسلامية واللغات، وأهمها الآرامية والعربية. وقبل ظهور الاسلام بكثير، كان انتشار المسيحية هو الذي أدى إلى تعريب قسم أساسي من بلاد الشام والعراق، وخصوصاً في دولتي الغساسنة والمناذرة، وسواها من «الدول» العربية المسيحية في المشرق، ما منح المسيحي العربي تراثاً للفخر. قال الزبرقان بن بدر التميمي، مفاخراً، بين يدي محمد (ص):

نحنُ الكرامُ ولا حيٌ يعادلنا
منّا الملوكُ وفينا تُنصَبُ البيَعُ

والملوك كناية عن الدول، والبيع هي الكنائس.

ثم جاء الإسلام لاستكمال ثورة التعريب. وفي تاريخ المدّ الاسلامي لم يكن ممكناً، من ناحية واقعية، تخيير التكوينات السياسية المحلية، والاتحادات القبلية المسيحية، بين الإسلام أو القتل أو الجزية، وموقف «تغلب» من هذه القضية واضح، فهي رفضت تغيير دينها وقبلت تحدي القتال، ولكنها عرضت، في المقابل، الشراكة القومية في فتح العراق.

إن التكوين المسيحي للمشرق والمشرقية أساسي وعضوي، فلا مشرقية من دون المسيحية. وقد ظل المشرق مسيحياً في أغلبيته حتى الحروب الصليبية؛ ولقد كانت الحملات الصليبية معادية للمسيحية المشرقية بقدر عدائها للإسلام، وهي استولدت السلفية والتعصب وفتحت الباب أمام فترة طويلة من سلطة أقوام غير عربية ولا تتقيد بالتقاليد العربية في المشرق، من الأيوبيين إلى المماليك إلى الأتراك، ومع ذلك، فإن تكوين المشرق التعددي بقي قائماً، ولذا، فإن الوجود المسيحي وإن تضاءل عددياً في المشرق، فإن المسيحية المشرقية ظلّت ماثلة في الإسلام المشرقي التاريخي الذي يغلّب الضمير على الشرع، والاندماج التعددي على التنابذ الطائفي والمذهبي، وفي النزعات الصوفية والروح الحسينية، وظل، كتقليد اجتماعي ثقافي، ضرورة تكوينية نوعية لا يمكن شطبها إلا بشطب المشرقية والعروبة.

وأريد أن أوضّح، هنا، ما تداولته أوساط سلفية من فتاوى مكتوبة ومعلَن عنها في مؤتمرات ولقاءات، تُخرج المسيحيين المشارقة من «الذمة»، وتعتبرهم هدفاً للقتل بسبب وقوفهم إلى جانب النظام السوري في مواجهة الحرب الغربية الصهيوهابية، التي مُنحَتْ ثوب حرب السنّة والجماعة.

سنلاحظ، أولاً، أن المسيحيين السوريين لم يتصرفوا، إزاء الأزمة السورية، كطائفة، بل كمنخرطين في تيارات سياسية، بل إن بعضهم ذهب مع الإخوان المسلمين والوهابية حتى النهاية، كجورج صبرا وميشيل كيلو، وهما ليسا مجرد سياسيين معزولين، بل لهما أنصار - على قلتهم - كما بدا من قيام كيلو بتأسيس «هيئة المسيحيين السوريين» المعارضة، التابعة للسعودية.

إلا أننا، ثانياً، لا ننكر أن الاتجاه العام بين المسيحيين السوريين والمشارقة تحوّل، مع تحول الحراك الداخلي إلى حرب شاملة ضد الدولة الوطنية السورية، إلى مناصرة الأخيرة، والدفاع عنها. وذلك لسبب بسيط وعميق في آن واحد، وهو أن الدولة الوطنية السورية، بغض

> المشرق مجال جيوسياسي واحد كما أثبتت تجربة الحرب السورية

النظر عما تحتاج إليه من إصلاح وتجديد... إلخ، هي، بالنسبة إلى الوجدان المسيحي العام، الممثّل السياسي للمسيحيين السوريين، الذين لا يتحقق وجودهم إلا بتلك الدولة.

وفي الواقع، فإن الجمهورية العربية السورية تشكّل، منذ نشأتها، دولة وطنية علمانية؛ فهي نشأت في سياق معاد للإمبريالية والصهيونية والرجعية والتجزئة الإقليمية والتفتت الطائفي والمذهبي والإثني، وسعت، سعياً عضوياً، إلى التطابق مع مكوناتها التعددية المنخرطة في وحدة الوطن. وبالنظر إلى هذه التعددية بالذات، فقد كانت الايديولوجيا القومية لاحماً أساسياً للدولة السورية؛ فالخيار العلماني القومي لم يفرضه حزب على سوريا، بل فرضه واقعها الاجتماعي الثقافي السياسي التكويني. وبخلاف أي من الدول اللاعلمانية أو نصف العلمانية في العالم العربي، فإن الانتماء إلى دين أو عرق لا يشكل سقفاً سياسياً لأي مواطن؛ فأول زعيم وطني لسوريا كلها في عهد الانتداب كان سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة الوطنية السورية في العشرينيات، وأول رئيس وزراء سوري في عهد الاستقلال كان مسيحياً وهو الزعيم الوطني فارس الخوري، ومؤسس الحزب الحاكم هو أيضاً مسيحي، ميشيل عفلق. وزعيم الحزب الشيوعي التاريخي في سوريا هو مسلم سنّي كردي مستعرب، وهو خالد بكداش، ومؤسس وزعيم القومية السورية، الحزب المخضرم في الجمهورية، هو أنطون سعادة. وهو مسيحي لبناني. وباني سوريا الحديثة كقوة إقليمية فاعلة هو الرئيس حافظ الأسد، وهو من أسرة علوية. وحتى الآن، رغم الضغوط الطائفية التي فرضت نوعاً من التوازنات في تولي المناصب الحكومية، لا يزال التقليد العلماني مؤثراً في الجيش العربي السوري والمؤسسات الأمنية السورية؛ ففيها لا يحدّ الانتماء الديني أو العرقي من تولي المناصب؛ فقد تولى قيادة الجيش العربي السوري مسلم سني تركماني هو حسن تركماني ومسيحي هو داوود راجحة.

عانى العديد من السوريين بالطبع من التمييز والاستبداد لأسباب سياسية، ولكن لم يعان أحد في الجمهورية العربية السورية لأسباب دينية أو فكرية أو عقائدية. والبلد العربي الوحيد الذي تنشر فيه كتب لادينية ولا يتعرض فيه الملحد لأي أذى هو سوريا.

وبعد،

فماذا يفعل المسيحي المشرقي إزاء العدوان والتهديد الحاليين؟

هل يهاجر؟ إن الهجرة غير الاختيارية، إضافة إلى كونها تشريداً وإهانة، لا تحل المشكلة الاساسية، مشكلة الهوية للمسيحي المشرقي. فهو سينظر إليه في المغتربات الغربية كمشرقي وعربي لا كمسيحي. وبذلك لن يتغير وضعه الأقلوي.

هل ينكفئ طائفياً؟

إن ذلك غير ممكن، لأن الطائفية تنسف المسيحية المشرقية وتراثها، وتحول المسيحيين المشارقة من مكون وطني قومي أساسي إلى طائفة يتحدث باسمها رجال الدين.

هل ينكفئ عن الصراع؟ سوف يخسر إذاً دوره.

لا مناص أمام المسيحي المشرقي سوى الانخراط في الصراع، لا من موقع طائفي، بل من موقع تقدمي وطني قومي، تنويري، كما كانت الحال منذ أواسط القرن التاسع عشر، لا مناص من العودة إلى الانخراط الكثيف في الأحزاب والحركة الوطنية، كما كانت الحال حتى الخمسينيات والستينيات، والتمسك بالحق في دولة وطنية مدنية علمانية، والمساهمة في النضال من أجل قيام الاتحاد المشرقي، حيث يتحول المسيحيون من «أقليات» عددية متناثرة بين كيانات المشرق إلى كتلة اجتماعية رئيسة، كماً ونوعاً، في اتحاد مشرقي هو مثابة الخلاص للمسيحية المشرقية، وجودياً وسياسياً وثقافياً.

(نص محاضرة ألقيت في «منتدى الفحيص الثقافي» في مدينة الفحيص، الأردن، مساء الاثنين 18 تشرين الثاني 2013)

كمذهب خامس معتمد ومرجع وحيد للسنة، وكان هذا جزءاً من سياسة البترودولار، هذه السياسة التي فرضت ظلال الجهل والتخلف والقهر والرجعية على شعب الجزيرة العربية.

إن العمل الإجرامي الأخير في بيروت الموجّه ضد السفارة الإيرانية وحزب الله ليس سوى خدمة معتادة لمصالح الصهيونية ومحاولة جرّ أتباع المذهب السنّي لعداء الشيعة تحت حجة الخطر والمد الشيعي، ويعتبر هذا التفجير كجزء من سلسة العمليات الإرهابية التي تنفذها الوهابية السعودية في لبنان الشقيق كمحاولة للتأثير على الهزيمة النكراء التي يتلقاها حلفاؤها وأتباعها على الأرض السورية. وهي تعرف تماماً أنها بلا جدوى، إلا أن الثمن المرتفع من الدماء والضحايا والذي يدفعه الشعب اللبناني هو محاولة مستميتة لفرض سياسات وهابية عبر حلفائها اللبنانيين والتي ستقود حتماً إلى خروج النفوذ السعودي من لبنان نهائياً وإلى الأبد.

إن دول المشرق تعرف أن معركتها مع الوهابية السعودية هي معركة الانتصار والولوج إلى مستقبل آخر تحقق فيه أمنياتها بالتحرر والتقدم والديموقراطية، وبالتالي فإن أحد سبل الانتصار لشعوب المشرق في معركتها هو تصفية الحساب مع الوهابية السعودية، وبالتأكيد سيكون الثمن باهظاً نتيجة لجنون ورعونة القادة السعوديين وعدم تقديرهم لنتائج هذه الجرائم الوحشية التي سيكون عليهم دفع حسابها الثقيل.

إن المعركة ضد الوهابية تتطلب جهوداً مشتركة من كل الأطراف المتضررة من هذه السياسات الإجرامية وتحالفاتها المشينة مع الصهيونية والتي لم تعد تخجل بها أو تداري عليها.

هذه المعركة مع الوهابية معركة متعددة الأوجه، ابتداءً من إلحاق الهزيمة العسكرية الساحقة بها في سوريا والعراق ولبنان وإبعاد خطرها عن الأردن، وذلك بمنع أميرها من الإقامة فيه، أما في جانبها السياسي فتتطلب جهوداً سياسية وفكرية وثقافية وقانونية لتعرية الوهابية كحركة رجعية لا تمتّ للدين الإسلامي بصلة، بل هي حركة إجرامية دخيلة ذات أهداف وتطلعات سياسية معادية للشعوب والإنسانية، وبالتالي ضرورة عزلها وتجريمها وملاحقتها أسوةً بالحركات النازية والفاشية، وملاحقة مسؤوليها ومتعهديها أمام المحاكم الدولية بتهم الإبادة والتطهير العرقي والديني. والشواهد والأدلة على جرائمهم تمتد موغلة في القدم عبر تاريخ الوهابية كحركة سياسية

> يجب على قوى اليسار المشرقي أن تخوض معركة قانونية سياسية لإدانة الفكر الوهابي

إرهابية منذ نشوئها والتي لم تدار في يوم من الأيام توجهاتها الإجرامية ضد البشرية.

إن انتصار فكرة المشرقية وتأسيس التحالف المشرقي القائم على العلمانية والديموقراطية وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والتحالف الكبير مع القوى العالمية الصاعدة دول البريكس وتحالف أميركا اللاتينية المناهض للإمبريالية، هو أحد أوجه الانتصار السياسي على الفكر الوهابي، وتكتسب الفكرة المشرقية فخرها وعدالتها في أن دولها هي الأكثر تحملاً للإرهاب الوهابي، وبالتالي تعمل على مساعدة شعب الجزيرة العربية والخليج على التخلص من هذا الفكر المنحرف وانفتاح شعب الجزيرة على العالم بروح أُخرى مختلفة تعرف قيم التسامح والتعاطف مع الشعوب الأخرى والاشتباك مع الآخر بروح تواقة إلى الاندماج مع العالم المعاصر. فالواجب الأخوي لشعوب الدول المشرقية يلزم عليها تبني قضايا الشعوب المضطهدة والتي يقودها حكامها باتجاه مغاير للتاريخ الإنساني.

يجب على قوى اليسار المشرقي أن تعمل جاهدة من أجل تشكيل المنظمات القانونية والحقوقية على المستوى العربي والعالمي لخوض معركة قانونية سياسية لإدانة الفكر الوهابي واعتباره فكراً إجرامياً، وسوق مموليه ورعاته إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهم الإبادة الجماعية ضد الأعراق والطوائف الدينية.

* عضو الأمانة العامة لحركة اليسار الاجتماعي الأردني